



آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات

إعداد

اتحاد الغرف العربية

دائرة البحوث الاقتصادية

من قبل

د. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري

استاذ الاقتصاد المساعد ووكيل كلية الاقتصاد

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

2019

المحتويات

2.....	الملخص
3.....	مقدمة.....
4.....	أولاً - التجارة في الخدمات في الإطار العالمي
4.....	أ. مفهوم التجارة في الخدمات
5.....	ب. دور اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتجارة في الخدمات (جاتس)
8.....	ج. حقوق ومزايا الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.....
9.....	ثانياً - تطورات التجارة العربية البينية في الخدمات والمعوقات التي تواجهها.....
9.....	أ. نتائج انتهاء جولة بيروت والاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات.....
	ب. الواقع والاتجاهات للتجارة العربية البينية في الخدمات بالمقارنة
12.....	مع التجارة البينية السلعية 1998-2018.....
25.....	ج. المعوقات التي تواجه تنمية حركة التجارة العربية البينية في الخدمات
26.....	ثالثاً - مستقبل التجارة العربية البينية في الخدمات واحتياجات التطوير.....
27.....	رابعاً- التوصيات.....
30.....	المراجع

الملخص

تتناول دراسة آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات ثلاثة محاور أساسية، وهي التجارة في الخدمات في الإطار العالمي، وتطورات التجارة العربية البينية في الخدمات والمعوقات التي تواجهها، ومستقبل التجارة العربية البينية في الخدمات واحتياجات التطوير. وقد ابرزت الدراسة انه مع اتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وإدخال نظم التجارة الالكترونية، فانه من الهام تعزيز هذا الاتجاه وتميمته بين الدول العربية وصولاً إلى خطوات تالية تحل المشاكل والمعوقات جميعها. وإزالة جميع العوائق والاجراءات التعقيدية أمام تجارة الخدمات البينية، مثل نظام التأشيرات والإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين، واختلاف المواصفات، ووجود قيود أمام وجود الشركات التجارية العربية كقوانين الوكيل المعول بها في دول الخليج، واحتكار القطاع العام للعديد من الخدمات كالمواصلات وخدمات النقل وخدمات المطار والخدمات المصرفية والتأمين. لذا أصبح لزاماً على الدول العربية تحقيق المزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحقيق التحرير الكامل، الى جانب تعزيز الاتجاه نحو إقامة اتحاد جمركي عربي، وإلى خلق كيانات ومؤسسات عربية كبيرة فاعلة تعمل في مجال النقل بأنماطه جميعها (بحري - بري - جوي) وفي مجال التوزيع والتخزين في منظومة متكاملة، وفي مجال السياحة، والتأمين. كما ينبغي تشجيع الاستثمارات البينية في مجال الخدمات، وتعزيز ضمان النفاذ إلى الأسواق العربية في مجال الخدمات، ومن المهم التنسيق بين مواقف الدول العربية في ما يتعلق بتحرير الخدمات على المستوى القطاعي. وأخيراً، لا بد من وضع استراتيجية عربية لتحرير الخدمات ولتعزيز الاتجاه نحو تعميق التخصص والتكامل في مجال الخدمات، وذلك من خلال التعرف على الآثار الناتجة عن تحرير قطاعات الخدمات كل على حدة، والتعرف على الفرص المتاحة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، والبدء بتحرير القطاعات الفرعية ذات الميزة النسبية على المستوى الوطني، وبناء جداول التزامات قطرية تراعي تحقيق التكامل بين موردي الخدمة العرب، وتوسيع نطاق سوق الخدمات العربية.

الكلمات الدالة: التجارة في الخدمات، منظمة التجارة العالمية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

الدول العربية.

مقدمة

أدركت الدول أهمية تجارة الخدمات وتنامي دورها في تحويل التقدم التكنولوجي إلى قدرات إنتاجية، وفي رفع مستوى التوظيف والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في خلق الروابط مع بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وهذا التزايد في الاهتمام بأهمية التجارة الدولية في الخدمات جاء لتأسيس اقتصاد جديد قائم على المعرفة والمعلومات والتقدم التكنولوجي في القرن الحادي والعشرين، خاصة مع بدء دخولها دائرة الصراع الدولي واعتبارها القوة المحركة الجديدة للنمو الاقتصادي والتجارة الدولية.

والثروة في الأونة الأخيرة لم تعد تقاس بما تملكه الدول من ثروات مادية، وإنما بما تملكه من معرفة وعلم وتكنولوجيا، إذ أصبح امتلاك القدرة على تقديم الخدمات لا يقل أهمية عن امتلاك القدرة على تقديم السلع في السوق العالمية. وقد صاحب ذلك تعميق التقسيم غير المتكافئ للتخصص وتقسيم العمل الدولي، وازدياد دور الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على التكنولوجيا واستخداماتها في المجالات المتنوعة، إلى جانب التنافس الكبير بين الدول وخصوصاً الدول المتقدمة للسيطرة على الأسواق الدولية.

وعند النظر إلى دولنا العربية، وبعد أن اتجهت إلى بناء اقتصادياتها ورفع معدلات التنمية الاقتصادية بها، فإنها لم تكن تعطي الاهتمام الكافي لتجارة الخدمات وتأمين مستلزمات تطورها، مما جعلها تستورد الخدمات من الدول المتقدمة. ودخلت في مرحلة غير متكافئة تحكمها سياسات تجارية احتكارية وقوانين ومنظمات اقتصادية تسهم في تعميق مظاهر الاختلال في غير صالحها. وعلى الجانب الآخر اتجهت الدول المتقدمة نحو بذل المزيد من الجهود لتطوير قطاع الخدمات من أجل التحكم بتجارة الخدمات الدولية وفق أحدث التطورات التكنولوجية، ومن ثم التركيز على الأنشطة غير التقليدية في التجارة الدولية.

وبالتالي كان لزاماً على الدول العربية أن تتجه نحو الاهتمام بالتجارة الدولية في الخدمات وبتذليل العقبات في ما بينها لزيادة التجارة البينية في الخدمات في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات.

وتعود الأهمية لهذه الدراسة، والتي تتناول آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات، في أن الدول العربية اتجهت نحو تطبيق أحكام الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، والاتجاه نحو زيادة التجارة البينية في الخدمات، وخصوصاً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومن هنا أضحت من الضروري تسليط الضوء على هذا الموضوع لما له من تأثير ليس فقط في مجمل نتيجة التجارة الخارجية، وإنما لما له من تأثير في مجمل النشاط الاقتصادي للدول العربية ككل.

وتتناول هذه الدراسة ثلاثة محاور أساسية بالإضافة إلى المقدمة والتوصيات، والمحور الأول يشمل التجارة في الخدمات في الإطار العالمي، والمحور الثاني تطورات التجارة العربية البينية في الخدمات والمعوقات التي تواجهها، وأخيراً المحور الثالث ويتناول مستقبل التجارة العربية البينية في الخدمات واحتياجات التطوير، وذلك من خلال استخدام المنهج التحليلي الواقعي في بيان آفاق التجارة العربية البينية في الخدمات.

أولاً - التجارة في الخدمات في الإطار العالمي

أ. مفهوم التجارة في الخدمات

تشمل التجارة الدولية في الخدمات في كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، كما يقصد بها كل العمليات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم لأشخاص غير مقيمين من سياحة وخدمات أعمال تقليدية وترانزيت. ولتقديم هذا النوع من الخدمات تستغل الدولة عادة إرثها الحضاري من آثار وثقافة وجغرافية وطبيعة. وقد أصبحت الخدمات بكل مكوناتها صناعة قائمة بحد ذاتها، وتمثل المعرفة التكنولوجية أهم سلعة وأغلاها في تلك الصناعة.

كما تشمل التجارة في الخدمات كلا من خدمات التأمين وإعادة التأمين وخدمات المصارف وإدارة أسواق المال، وتعبئة المدخرات العالمية، وكذلك تشمل على عقود الخدمة في مجال إقامة الصناعات المختلفة وعقود الإدارة والترخيص لاستخدام ابتكار أو سجل أو علامة تجارية، ويضاف إلى ذلك عقود تسليم

على المفتاح، وفي عقود تلزم المقاول بالقيام بمسؤوليات مرتبطة بتقييم المشروع وتشغيله والعمليات الهندسية والإمداد والتشييد والاختبار حتى مرحلة الإنتاج، أو قد تتعدى ذلك إلى مرحلة تسليم المنتج.

ويمكن بيان الأشكال المختلفة للخدمات في ما يلي¹:

- تقديم الخدمة عبر الحدود السياسية للدولة: في هذه الحالة لا ينتقل أي من المنتج أو المستهلك، في حين تنتقل الخدمة من دولة إلى أخرى عبر الحدود السياسية للدول.
- تقديم الخدمة من حدود إحدى الدول الأعضاء إلى حدود أي دولة عضو أخرى، مثل الخدمات الاستشارية والنقل الخارجي بأنواعه (البحري والجوي).
- تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة: في تلك الحالة يتطلب الحصول على الخدمة انتقال الشخص غير المقيم إلى الدولة للحصول على الخدمة، أو أن قطاع الخدمات المقيم يقدم الخدمة إلى الشخص غير المقيم داخل الحدود السياسية للدولة مثل السياحة والتعليم والعلاج الطبي ونفقات البعثات الدبلوماسية والترانزيت.
- الحضور التجاري في الخارج: وينتقل فيها المنتج من دولة المستهلك من أجل تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة مثل انتقال رأس المال للاستثمار المباشر مثل إنشاء فروع البنوك وتقديم الخدمات البنكية.
- الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين: ويتم بقيام الخدمة بواسطة مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك من خلال حضور الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو إلى داخل دولة أخرى عضو مثل خدمة العمل والخبراء².

ب. دور اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتجارة في الخدمات (جاتس)

تمثل جولة أوروغواي أهم الجولات التي عقدت على مدار نصف القرن الماضي أي منذ عام 1945 حتى الوصول إلى اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994 ودخول الاتفاق حيز التنفيذ عام 1995³. وقد تم الاتفاق على العديد من الموضوعات التي شملت جميع جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية والفكرية والابداعية، والإشراف على تنفيذ كافة البروتوكولات والقرارات التي تنظم التجارة الدولية، وتشمل ما يزيد على 95% من إجمالي المعاملات التجارية العالمية في مختلف القطاعات باستثناء قطاع النفط والغاز.

وعلى الرغم من الخلافات والصراعات بين الدول المتقدمة بعضها البعض، وكذلك بينها وبين الدول النامية، وذلك في ما يخص موضوع تحرير تجارة الخدمات، ورغم الوصول إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) والتي تمثل أهم الملامح للنظام الدولي متعدد الأطراف، فإن تنظيم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مظاهر تجارة الخدمات جميعها أي الإمدادات عبر الحدود والاستهلاك في الخارج مثل السياحة والخدمات المقدمة بفضل وجود وحدة تجارية لبلد ما على أرض عضو آخر، كالخدمات البنكية وخدمات الاستشارات، وتقع تلك الاتفاقية في تسعة وعشرين فصلاً موزعة على 16 جزءاً وثمانية ملاحق.

تمثل تلك الاتفاقية وثيقة مهمة من وثائق الاتفاق النهائية لجولة أوروغواي، والتي تعنى بتنظيم التجارة في قطاع الخدمات وتضبط قواعد التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وتؤمن الدخول إلى الأسواق. ومن خلال تلك الاتفاقية يشهد قطاع الخدمات تطوراً ديناميكياً لم يشهد من قبل نتيجة لإصرار الدول المختلفة على إدخال التجارة في الخدمات إلى مجال الاتفاق حينذاك.

وقد نص الاتفاق على ضرورة مراعاة أهداف السياسة الوطنية ومراحل التنمية في الدول الأعضاء على المستوى الوطني أو على مستوى القطاعات الاقتصادية نظراً لأهمية الدور المهم الذي يؤديه ميزان تجارة الخدمات في ميزان مدفوعات الدولة. كما يقتضي توافر المرونة الكافية لمعظم الدول النامية الأعضاء لاختيار تحرير عدد أقل من القطاعات وعدد أقل من عمليات تجارة الخدمات مع العالم الخارجي. ومع التدرج في تحرير تجارة الخدمات بما يتلاءم مع مستويات التنمية لديها عند السماح لموردي الخدمات للدخول في أسواقها الوطنية، فإنه يتطلب مراعاة للوضع الخاص للدول النامية نتيجة لضعف قدرتها التنافسية.

ويمكن القول بأن هناك مبادئ للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، والتي منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمرتبب بتعميم كل المزايا الممنوحة من قبل دولة من أعضاء المنظمة إلى دولة أخرى عضو على سائر الأعضاء، ومبدأ الشفافية والمرتبب بنشر جميع القوانين المتعلقة بتجارة الخدمات وإطلاع مقدمي الخدمات غير المنضمين عليها وإتاحتها أمام الجميع، وكذلك مبدأ المعاملة الوطنية والمرتبب بعدم اتباع سياسات احتكارية تحد نفاذ موردي الخدمات غير المنضمين إلى الأسواق الوطنية، وكذلك مبدأ التحرير الذاتي المرتبب بمراعاة ظروف الدول النامية في إجراءات تحرير التجارة في الخدمات، بالإضافة إلى مبادئ ضمان النفاذ إلى الأسواق، والاعتراف بشروط ومتطلبات الخدمات المهنية، والتأكد من دخول الأعضاء في

جولات تفاوضية متتابة بعد خمس سنوات كحد أقصى على تاريخ بدء نفاذ منظمة التجارة العالمية، بهدف رفع مستوى التحرير الفردي، وأخيراً إمكانية التشاور بين الأعضاء في كل القضايا المرتبطة بتنفيذ أحكام الاتفاقية.

ونلاحظ أن دور اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتجارة في الخدمات واضح في تحديد المبادئ المختلفة التي تركز عليها الاتفاقية، وكذلك تقديم الدعم للدول النامية التي تواجه تحديات في المنافسة أمام الدول المتقدمة. وقد وصفت الاتفاقية هذه المبادئ والتي يتم الاعتماد عليها عند تحديد الواجبات والمسؤوليات لكل عضو مع أعضاء الدول النامية في مزايا ومنها:

- تقديم المعلومات للدول النامية عن أسواق وخدمات الدول المتقدمة من خلال إنشاء مراكز اتصال في غضون عامين من بدء تنفيذ الاتفاق.
- إعطاء الدول النامية الحق فرض قيود مؤقتة على المدخرات والتحويلات الناتجة عن أنشطة الخدمات التي تلتزم بتجديدها.
- إعطاء الحق للدولة العضو باتخاذ اجراءات وقائية لحماية قطاع الخدمات لديها عند تعرضها لعجز في ميزان المدفوعات حتى بعد التزامها تحريره وفقاً للاتفاق.
- السماح للدولة العضو بالدخول في تكتلات واتفاقات لتنظيم أسواق العمل، وكذلك الحصول على معاملة أفضل من المعطاة للدول المتقدمة والسماح لها باستمرار حالة الاحتكار لبعض الخدمات لديها إذا كانت موجودة أصلاً عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- استثناء المشتريات الحكومية من الخدمات من شرط معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وكذلك عند اتخاذ الإجراءات الخاصة لحماية الآداب العامة والنظام العام ومنع ممارسات الغش والاحتيال والمحافظة على سرية السجلات والحسابات المالية الشخصية.
- إعطاء الحق للدولة العضو بعدم نشر المعلومات عندما تتعارض مع المصالح الأمنية العليا بها.
- تقديم الدعم للدول النامية لتنفيذ برامجها الإنمائية وخصوصاً قطاع الخدمات.
- تقدم أمانة منظمة التجارة العالمية المساعدات الفنية اللازمة للدول النامية في مجالات الخدمات.

ج. حقوق ومزايا الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

تلتزم الدول العربية الأعضاء بكل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، والتي من بينها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، كما تلتزم بفتح بعض القطاعات الخاصة بالخدمات أمام الموردين الأجانب مقابل حق ممارسة حقوقها في الاتفاقية والمشاركة في المفاوضات المستقبلية حول تنظيم وتحرير التجارة الدولية في الخدمات.

أن هناك حقوقاً ومزايا للدول العربية الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وذلك من خلال نفاذ خدماتها إلى الدول الأخرى الأعضاء مقابل الالتزام الذي قدمته بفتح بعض القطاعات والخدمات أو قطاعاتها الفرعية أمام الموردين الأجانب وفقاً لقوائم التزاماتها المحددة في مجال الخدمات، مع الأخذ في الاعتبار أهمية المشاركة في المفاوضات المستقبلية، والتي تهدف إلى المزيد من تحرير تجارة الخدمات وتوسيعها بين الدول الأعضاء. ويمكن بيان تلك الحقوق والمزايا من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في ما يلي⁴:

- 1- تفتح الاتفاقية المجال أمام كل الدول العربية للحصول على بعض الخدمات المالية التي تقيد تطور القدرات الوطنية في الزراعة والصناعة مقابل استيراد الخدمات وتدوينها في قائمة التزامات الدولة العضو. ثم أن الشروط الموضوعية في قوائم الالتزامات الوطنية يمكن أن تحدد شكل الوجود الأجنبي بما يشمل المشروع المشترك، أو تحديد نسبة المساهمة الوطنية وشروط نقل التكنولوجيا وتوظيف الأجانب من شأنه إتاحة الفرصة لاختيار الأسلوب الأنسب.
- 2- تعطي الاتفاقية الحق للدول العربية ذات المزايا النسبية في السياحة والسفر والتشييد والهندسة والخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والخدمات التعليمية والصحية في النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى وفقاً لقوائم الالتزامات المحددة، والتي يمكن توسيعها في المستقبل.
- 3- تساعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الدول الأعضاء في الحصول على كافة المعلومات المتاحة عن النواحي التجارية والفنية للخدمات، بما في ذلك التشريعات الوطنية والتقنيات الحديثة في مجال الخدمات، وذلك في إطار مبدأ الشفافية إلى جانب تحقيق النفاذ إلى الأسواق في تلك القطاعات.

4- تساعد الاتفاقية على تحديد درجة المعاملة الوطنية بما يسمح لحماية وتشجيع الخدمات الوطنية بدرجة أكبر من الأجنبية.

5- يعزز الاتفاق للدول العربية المصدرة والمستوردة للعمالة تأمين احتياجاتهم من العمالة وفقاً لقواعد المنظمة.

6- تتيح المادة الخامسة من الاتفاقية حول إقامة اتفاقات التبادل الاقتصادي في أسواق العمل للدول الأعضاء بتنفيذ ترتيبات في ما بينها، وخاصة للدول النامية ومنها الدول العربية، وبمعد ترتيبات إقليمية تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية بالعمل المشترك على مستوى المنطقة.

وقد حظي قطاع الخدمات اهتمام الدول العربية وخصوصاً دول الخليج العربي، والتي اهتمت بالخدمات المالية، وخاصة نفاذ خدمات البنوك وسوق رأس المال إلى الأسواق الدولية، وباعتبارها من الدول المستوردة لتلك الخدمات المالية نفسها من دول أخرى. وتهتم معظم الدول العربية والتي منها الأردن والإمارات ولبنان ومصر بالخدمات السياحية، كما تهتم الدول العربية كافة بالخدمات المهنية من حيث استقبالها لكثير من حركة الأشخاص الطبيعيين، في حين تقوم بعض تلك الدول بتصدير تلك الخدمات.

ويجب التأكيد هنا أن الدول العربية وغيرها من الدول ملتزمة بالتحريم التدريجي وبال جولات القادمة من المفاوضات في مجال الخدمات. وينبغي تطوير القطاعات الخدمية الوطنية وتحديث تشريعاتها، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، والاستعداد المستمر لدراسة إمكانية إضافة قطاعات خدمية جديدة إلى قوائم الالتزامات المحددة الحالية، وكذلك تحسين شرط النفاذ إلى السوق والمعاملة الوطنية الواردة في قوائم الالتزامات.

ثانياً - تطورات التجارة العربية البينية في الخدمات والمعوقات التي تواجهها

أ. نتائج انتهاء جولة بيروت والاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات

اتفقت الدول العربية منذ عام 1981 على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ولكن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ إلا في عام 1997، حيث تم الاتفاق على وضع برنامج تنفيذي للاتفاقية بهدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي بدأ تنفيذها مطلع عام 1998، بتخفيض

تدرجي سنوي من الرسوم الجمركية والضرائب، والتي تبلغ 10% سنوياً بحيث يتم تحقيق المنطقة الحرة خلال عشر سنوات، ووصل هذا التخفيف إلى حوالي 60% مع مطلع عام 2003، ثم جرى الاتفاق على تسريع إنشاء المنطقة الحرة عبر إجراء تخفيض سنوي بنسبة 20% من بداية عام 2004 و 20% أخرى من بداية عام 2005، وبالتالي يتم التوصل إلى التعريف الصفرية على السلع ذات المنشأ العربي المتداولة بين الدول العربية أعضاء المنطقة مع بداية عام 2005.

وقد انضمت إلى المنطقة 18 دولة عربية وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن والجزائر.

ولكن في بداية منطقة التجارة الحرة العربية كان الاهتمام يعطى للتجارة في السلع فقط، ولا يعطى للتجارة في الخدمات. ولم تتطرق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل واضح إلى تجارة الخدمات. ولم ترد الخدمات إلا في المادة الثانية من الاتفاقية وذلك على الشكل التالي:

- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

كما لم يشر البرنامج التنفيذي للاتفاقية إلى اجراءات محددة تتعلق بتحرير تجارة الخدمات، بل دعا في البند الثامن منه إلى التشاور بين الدول الأعضاء حول الخدمات المرتبطة بالتجارة.

ومن خلال مبادرة الجمهورية اللبنانية لإدماج اتفاقية خاصة بتحرير الخدمات، استجابت القمة العربية التي انعقدت في عمان في عام 2001، ودعت للإسراع في دراسة ادماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تقدمت الجمهورية اللبنانية رسمياً بمشروع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة العربية الرابعة عشر التي انعقدت في بيروت من عام 2002، وأقرت هذه القمة مشروع الاتفاقية بقرار أشار إلى المبادرة اللبنانية ودعا الدول العربية إلى الدخول في مفاوضات للتوقيع على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. وفي أعوام 2002-2003 تم عقد ثلاثة اجتماعات للخبراء العرب في بيروت لمناقشة مشروع الاتفاقية المقدم من لبنان،

وتم الاتفاق عليه، وأقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عام 2004، وعرف ذلك باسم جولة بيروت للمفاوضات حول تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

وكان الاجتماع الأول من جولة بيروت بتاريخ 2004/10/7 بحضور خمس دول عربية هي: الأردن، الإمارات، قطر، لبنان، ومصر، بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وحضور ممثل عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الإسكوا. واستمرت هذه الاجتماعات التفاوضية أكثر من 12 عاماً من عام 2004 وحتى عام 2017، وهو تاريخ انعقاد الاجتماع التفاوضي النهائي في بيروت.

وقد تمت الموافقة على جداول الالتزامات بين تسع دول، وهي الدول المؤسسة للاتفاقية، وهي: الإمارات، السعودية، قطر، سلطنة عمان، المغرب، لبنان، مصر، اليمن، والسودان، بالإضافة إلى الأردن الذي انضم إليها، وذلك خلال الجلسة الافتتاحية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العادية الـ 29.

ويهدف هذا الاتفاق إلى تحرير التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب فتح مجال الاستثمار في قطاعات خدمية محددة للمستثمرين من الدول الأعضاء في الاتفاقية، بحيث يصبح للمستثمرين من الدول الأعضاء الحق في الاستثمار في القطاعات الخدمية، مع مراعاة أهداف السياسات الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أوضاع الدول العربية الأقل نمواً.

وينبغي التأكيد على أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد أخذت شوطاً كبيراً في الانتهاء من 98% من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية المتبادلة في المنطقة، كما أن إدخال التجارة في الخدمات ضمن الاتفاقية كان له بالغ الأثر على تنشيط التجارة البينية في الخدمات حيث بلغ حجم التبادل في تجارة الخدمات حوالي 38% بينما لا يتجاوز 12% في تجارة السلع، الأمر الذي يقتضي الإسراع في إنجاز اتفاقية التجارة في الخدمات. وهذا يرجع إلى الجهد الكبير الذي قامت به الجمهورية اللبنانية في إدخال اتفاقية التجارة في الخدمات، من ضمن اتفاق منطقة التجارة العربية الكبرى منذ عام 2004، والتي تمخض عنها النتائج التالية:

- فتح المجالات الخدمية أمام المستثمرين العرب للاستثمار، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات البينية وخصوصاً في المجال الخدمي.
- زيادة عدد الدول الموقعة على الاتفاقية والتي بلغت عشرة دول عربية، وينتظر أن تقوم دول عربية أخرى بإيداع وثائق التصديق بالتوقيع عليها لدى جامعة الدول العربية لدخولها حيز التنفيذ.
- زيادة حجم التجارة البينية في الخدمات والتي بلغت أكثر من 38% عكس التجارة البينية في السلع والتي بلغت حوالي 12% كما أشير سابقاً.

ب. الواقع والاتجاهات للتجارة العربية البينية في الخدمات بالمقارنة مع التجارة البينية السلعية 1998-2018

تبين التجارب الدولية أن التطور الذي يشهده قطاع الخدمات في الاقتصاد القومي يمثل أحد أبرز معالم التنمية، حيث ترتفع حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ويتوسع كذلك التوظيف في قطاع الخدمات كلما ارتفع الدخل القومي للفرد. كما أن كفاءة الخدمات تمثل أحد أهم العوامل ولاكتساب القدرة التنافسية على المستوى الدولي ليس فقط لقطاع الخدمات ذاته، بل كذلك لقطاع إنتاج السلع، والذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج. فمثلاً أصبحت كفاءة خدمات الاتصالات والنقل السريع ضرورية لاكتساب القدرة التنافسية في الأسواق العالمية بالنسبة لإنتاج وتصدير السلع الذي يتأثر بالفترة الزمنية لتوصيلها للمستهلك، مثل صناعة الملابس الجاهزة والمنتجات الإلكترونية.

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدول العربية في السلع، نلاحظ من الجدول رقم (1) الذي يوضح أداء التجارة العربية البينية، أن هناك ارتفاعاً واضحاً في قيمة التجارة البينية العربية من 13 مليار دولار عام 1998 (بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى ما يفوق 32 مليار دولار عام 2004 بنسبة 146.1%، وزادت مع نهاية عام 2010 إلى حوالي 77.7 مليار دولار مقابل 76.8 مليار دولار قيمة الواردات العربية البينية لتبلغ قيمة التجارة العربية البينية حوالي 10.2% من إجمالي التجارة الإجمالية العربية.

جدول رقم (1)

التجارة العربية البينية (1998 - 2017) (القيمة بالمليار دولار)

2017	2015	2013	2010	2007	2004	2000	1998	البيان / السنة
109.3	110.3	119.4	77.4	67.6	32.15	15.8	13	متوسط التجارة العربية البينية ⁵
106.5	105.9	116.1	77.7	71.0	34.67	16.05	13.72	الصادرات البينية العربية
112.1	114.7	122.6	77.20	64.2	29.75	15.7	12.27	الواردات البينية العربية
%11.1	%12.4	%8.8	%8.6	%8.8	%8.7	%6.2	%9.2	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجماع الصادرات العربية
%13.9	%13.5	%14	%11.8	%12	%12.2	%10.5	%7.9	نسبة الواردات البينية العربية إلى إجماع الواردات

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

ووصل متوسط التجارة العربية البينية بحلول عام 2017 إلى حوالي 109.3 مليار دولار، كما بلغت قيمة الصادرات البينية العربية حوالي 106.5 مليار دولار. وفي المقابل بلغت قيمة الواردات البينية العربية حوالي 112.1 مليار دولار في عام 2017. وواضح من هذه الأرقام أن هناك تحسناً في أداء التجارة العربية السلعية البينية في ظل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال عام 2017، بينما تواصل تأثر حركة التجارة بين الدول العربية بالظروف الداخلية التي تشهدها بعض دول المنطقة.

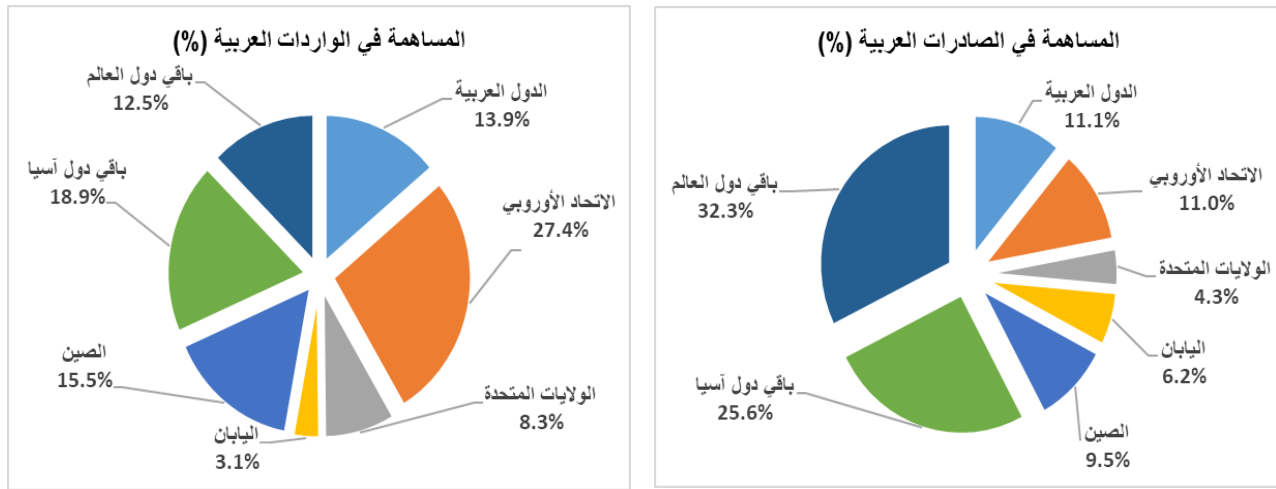
وهذا التحسن في أداء التجارة العربية السلعية البينية ناتج من زيادة الصادرات البينية للدول العربية بنسبة قدرها 10.5% لتبلغ حوالي 106.5 مليار دولار عام 2017، كما ارتفعت الواردات البينية للدول العربية بنسبة بلغت حوالي 9.4% لتسجل نحو 112.1 مليار دولار عام 2017 طبقاً للجدول السابق.

وعلى صعيد نسبة مساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى، حققت الصادرات العربية البينية نصيباً ملموساً في واردات ثلاثة عشرة دولة عربية عام 2017، حيث فاقت نسبتها متوسط نسبة مساهمة الواردات العربية في الواردات الإجمالية لتلك الدول التي تبلغ 13.9%.

في ما يخص الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، تراجعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية، بينما ارتفعت حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى والمصنوعات عام 2017. وقد انعكس التحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال عام 2017 على تزايد حصة مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل إلى نحو 16.1% مقارنة مع حصة قدرها 15.9% مسجلة خلال عام 2016. أما مجموعة المصنوعات، فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية، حيث زادت لتبلغ حوالي 60.2% في المائة خلال عام 2017، مقابل حصة قدرها 59.6% محققة خلال العام السابق. وسجل نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية تراجعاً من مستوى 19.8% مسجل خلال عام 2016 ليصل إلى نحو 19.6% خلال عام 2017، كما يتضح من الشكل رقم (1):

شكل رقم (1)

الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية عام 2017 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.

وإذا نظرنا إلى المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات، فقد ارتفعت حصة مجموعة المصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2017 لتصل إلى نحو 18.1% مقابل حصة قدرها 17.9% محققة خلال العام السابق. بينما تراجع نصيب كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية العربية خلال عام 2017. أما هيكل الواردات البينية، فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات

احصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي نتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية، وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

أما إذا نظرنا الى التجارة البينية للتجمعات الإقليمية، فإننا نجد أنه في عام 2017 زادت الصادرات البينية لمعظم التجمعات العربية بنسب متفاوتة. فقد ارتفعت الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 10.5%، ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 9.5%، في حين تراجعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنحو 7.8%. وفي جانب تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، فقد ارتفعت خلال عام 2017 حصة الصادرات البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية، بينما تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لكل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير خلال عام 2017. ويوضح الجدول رقم (2) حجم التجارة البينية بين التجمعات الإقليمية والتي منها:

- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).
- اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
- دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).

جدول رقم (2)
التجارة البينية للتجمعات الإقليمية

التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)												التجمعات العربية
معدل التغير 2017 %	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2017 %	قيمة الصادرات البينية					
	2017	2016	2015	2014	2013		2017	2016	2015	2014	2013	
2.8	109.924	106.895	108.534	118.353	111.312	8.0	103.666	93.776	105.513	118.462	110.502	منطقة التجارة الحرة العربية
11.5-	52.871	59.748	52.557	51.368	45.674	8.4	57.942	52.909	57.568	61.105	57.506	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3.9	1.819	1.751	2.151	2.109	2.750	6.6	1.893	1.732	1.883	1.967	2.274	اتحاد دول المغرب العربي
المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						
	13.7	13.5	12.8	13.1	12.8		16.0	15.5	12.4	9.5	8.4	منطقة التجارة الحرة العربية
	10.2	11.4	9.4	9.0	8.6		1.3	7.7	5.8	6.2	5.6	مجلس التعاون لدول الخليج
	2.0	2.2	2.3	3.1	2.6		2.2	2.6	3.5	4.4	3.0	اتحاد دول المغرب العربي
	1.3	1.2	1.4	1.3	1.8		1.2	1.4	1.7	2.7	3.1	دول اتفاقية أغادير

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.

وتتمثل أهم السلع المتبادلة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الأغذية، والمشروبات والتبغ. أما أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فهي المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والحيوانات الحية ومنتجاتها. أما بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي، فقد شملت أهم السلع المتبادلة كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها. وعلى نطاق اتفاقية أعادير، فقد تمثلت أهم السلع المتبادلة في منتجات الخضروات، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والمعادن ومنتجاتها، كما يتضح من الجدول رقم (3):

جدول رقم (3)

الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية أعادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.2	5.6	0.6	5.8
الخضروات	3.2	1.4	1.6	8.7
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.1	0.7	0.7	1.8
صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	3.7	2.0	3.4	7.4
المعادن ومنتجاتها	23.2	22.7	33.7	6.0
الصناعات الكيماوية	5.1	8.2	5.7	8.5
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	6.7	6.0	2.2	7.0
الجلود الخام ومنتجاتها	0.1	0.1	0.1	0.2
الخشب والفلين ومصنوعاتها	0.2	0.2	0.1	0.5
الورق ومنتجاته	4.9	1.3	2.3	3.5
المنسوجات ومصنوعاتها	3.2	0.7	1.1	2.0
الاسمنت ومصنوعاتها	3.6	3.4	1.2	4.8
الأحجار الكريمة	2.4	3.2	0.8	1.7
الآلات والأجهزة الالكترونية	6.0	4.1	4.9	7.9
السيارات ووسائل النقل	3.1	6.4	1.9	2.6

0.2	0.5	0.4	0.6	أجهزة البصريات
1.7	0.9	0.9	1.3	المصنوعات الأخرى

* السلع المتبادلة = (الصادرات + الواردات) / 2

* المصدر: www.Trademap.org

أما إذا نظرنا إلى اتجاهات التجارة البينية السلعية، فنلاحظ تركيز التبادل التجاري بين الدول العربية بصورة عامة في دول الجوار. فبالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2017، تركز نحو 76% من صادرات الإمارات في كل من عمان والسعودية والكويت. وحصلت كل من الإمارات والسعودية وعمان على حوالي 62% من الصادرات البينية إلى الدول العربية خلال عام 2016. وفي تونس استحوذت دول الجوار (الجزائر وليبيا والمغرب) على نحو 82% من صادراتها إلى الدول العربية. وفي ما يتعلق بصادرات الجزائر إلى الدول العربية، فقد تركزت في كل من تونس ومصر والمغرب وموريتانيا بنسبة بلغ إجماليها حوالي 88%. وفي السودان اتجه حوالي 95% من صادراتها إلى كل من الإمارات والسعودية ومصر واستحوذت كل من السعودية والصومال وقطر على نحو 62% من الصادرات الأردنية إلى الدول العربية. في ما اتجه نحو 86% من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية إلى كل من الإمارات وعمان واليمن وحصلت سورية ومصر على حوالي 76% من صادرات العراق البينية. كما حصلت الإمارات على حوالي 62% من صادرات عمان البينية. واستحوذت كل من مصر والإمارات والسعودية على نحو 78% من صادرات قطر البينية. واستحوذت الإمارات والسعودية والعراق على حصة قدرها 68% من الصادرات البينية العربية للكويت. وركز نحو 83% من صادرات ليبيا في الإمارات. وبالنسبة لليمن، فقد تركزت صادراتها البينية إلى الدول العربية في كل من الإمارات والسعودية.

وإذا نظرنا إلى الواردات السلعية البينية للدول العربية، فقد تركز نحو 77% من واردات الأردن في كل من السعودية والإمارات، وجاء نحو 52% من الواردات العربية للإمارات من كل من السعودية وعمان، واستحوذت السعودية على حوالي 73% من الواردات البينية للبحرين، وأتى حوالي 60% من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر والسعودية. وركزت الواردات البينية للسعودية في كل من الإمارات ومصر بنسبة بلغت حوالي 65% وواردات الصومال البينية من جيبوتي وعمان بنسبة 74% وواردات العراق البينية من سورية وعمان بنسبة 85%، وجاء حوالي 55% من الواردات البينية لقطر من السعودية وعمان، ونسبة 79% من الواردات البينية لعمان من الإمارات، ونسبة 76% من الواردات البينية للكويت من كل من

الإمارات والسعودية، أما الواردات البنينة لليبيا، فقد جاء معظمها من كل من الإمارات ومصر وتونس بنسبة بلغ إجماليها حوالي 89%.

كما تركز حوالي 70% من الواردات البنينة لمصر في كل من السعودية وقطر والكويت، وحوالي 84% من الواردات البنينة للمغرب في كل من السعودية والإمارات والجزائر ومصر، وجاء حوالي 85% من الواردات البنينة لموريتانيا من ليبيا والجزائر وتونس وجيبوتي، كما جاءت نسبة 68% من الواردات البنينة لليمن من كل من الإمارات والسعودية. وفي ما يخص الواردات البنينة لكل من الجزائر ولبنان، فإنها تعتبر أكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربع إلى خمس دول عربية.

وفي ما يتعلق بالتجارة العربية البنينة في الخدمات، نلاحظ أن هناك تحسناً واضحاً في أداء التجارة الدولية في الخدمات. فقد ارتفعت قيمتها الإجمالية بنسبة قدرها 6.8% لتصل إلى نحو 10468 مليار دولار. ولبيان مدى التطور في أداء التجارة العربية البنينة في الخدمات فإننا سنأخذ أعوام 2000 و2007 ثم نأخذ الفترة (2013 – 2017) لبيان مدى التطور الحادث في تجارة الخدمات في الدول العربية.

وإذا نظرنا الى التطور الحادث في تجارة الخدمات من عام 2000 وحتى عام 2007 فتشير إحصاءات ميزان المدفوعات أن صادرات الدول العربية للخدمات (باستثناء صادرات الخدمات الحكومية) بلغت حوالي 89 مليار دولار في عام 2007، أي ما نسبته 12.3% في المتوسط من الصادرات العربية للسلع والخدمات. ولقد شهدت صادرات الخدمات لعدد من الدول العربية نمواً سريعاً في الأعوام القليلة الماضية، فعلى سبيل المثال، ارتفعت صادرات الخدمات في عام 2007 بنسبة 8.3% في السعودية و23.3% في المغرب و24.2% في مصر، غير أن حصة الخدمات في صادرات السلع والخدمات تتباين من دولة إلى أخرى، حيث تشكل حوالي 3.3% في السعودية و24.5% في تونس، و43.1% في المغرب و50.6% في مصر و77.8% في لبنان.

أما في ما يتعلق بقيمة واردات الدول العربية للخدمات، فتبلغ حوالي 133 مليار دولار في عام 2007 أي ما نسبته 25.2% في المتوسط من الواردات العربية للسلع والخدمات. ولقد سجلت واردات الخدمات لعدد من الدول العربية نمواً مطرداً في عام 2007 فعلى سبيل المثال ارتفعت تلك الواردات بنسبة

27.2% في مصر و 27.8% في الأردن و 47.6% في البحرين و 58.8% في السعودية. وتعكس هذه الزيادات تزايد اعتماد الدول العربية على استيراد الخدمات، كالنقل والسفر والخدمات المهنية الأخرى، وذلك في ضوء توسع النشاط الاقتصادي فيها.

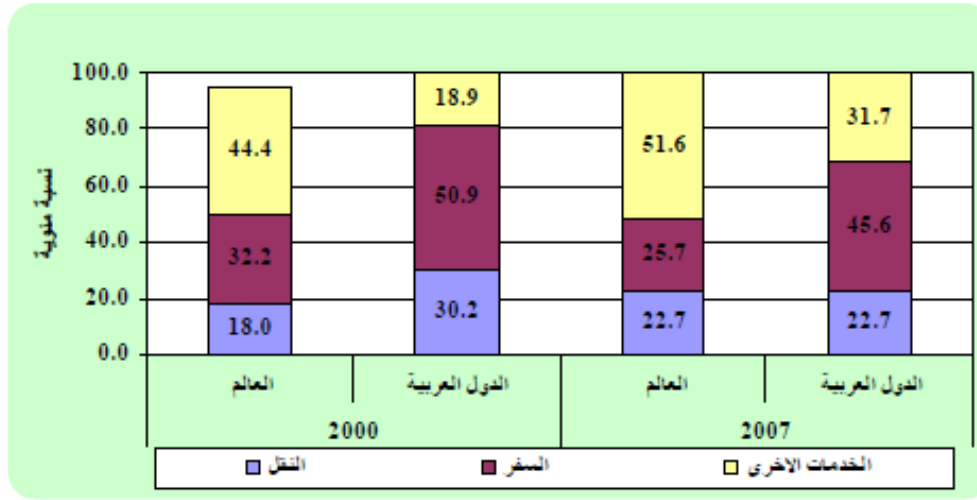
أما بالنسبة لهيكل تجارة الخدمات، ففي جانب الصادرات تأتي خدمات السفر في الدرجة الأولى وتستأثر بحصة 45.6% في المتوسط في صادرات الدول العربية للخدمات في عام 2007، ثم تليها الخدمات الأخرى، وأهمها الاتصالات والتشييد والبناء وخدمات الحاسوب والمعلومات والخدمات المالية والخدمات الجديدة الأخرى (مثل خدمات المكتب الخلفي)، فتشكل مساهمتها نسبة 31.7% في المتوسط من الصادرات العربية للخدمات. وتأتي خدمات النقل في المرتبة الثالثة وتشكل حصتها 22.7% من الصادرات العربية للخدمات في عام 2007.

وفي جانب هيكل واردات الخدمات، تستأثر خدمات النقل بالحصة الأكبر بنسبة 41.9% في المتوسط من واردات الخدمات العربية في عام 2007، وتشير هذه الأهمية أيضاً إلى الارتباط الوثيق لخدمات النقل بالنفط والغاز، وهي السلع الرئيسية التي تصدرها الدول العربية إلى الأسواق العالمية، وتأتي بعد ذلك خدمات السفر التي تشكل حصة 40.1% في المتوسط من الواردات العربية للخدمات، وتشكل الخدمات الأخرى الحصة المتبقية أي ما نسبته 18%.

وعند مقارنة اتجاهات تطور هيكل الخدمات في تجارة الدول العربية خلال عامي 2000 و 2007 يلاحظ في جانب الصادرات تراجع الأهمية النسبية لخدمات النقل والسفر، وتزايد الأهمية النسبية للخدمات الأخرى، والتي سجلت معدلات نمو أسرع، مما أدى إلى زيادة أهميتها لتصل إلى نسبة 31.7% من الصادرات العربية للخدمات في عام 2007، وذلك مقارنة مع حصة 18.9% فقط في الصادرات العربية للخدمات في عام 2000. أما بالنسبة لاتجاهات تطور هيكل الواردات العربية للخدمات، فيلاحظ تزايد الأهمية النسبية للسفر الذي يعكس تزايد الاعتماد على استقدام العمالة الأجنبية في ضوء النمو السريع الذي تشهده اقتصادات عدد من الدول العربية، ومنها بوجه خاص دول مجلس التعاون الخليجي، الشكل رقم (2) والشكل رقم (3):

شكل رقم (2)

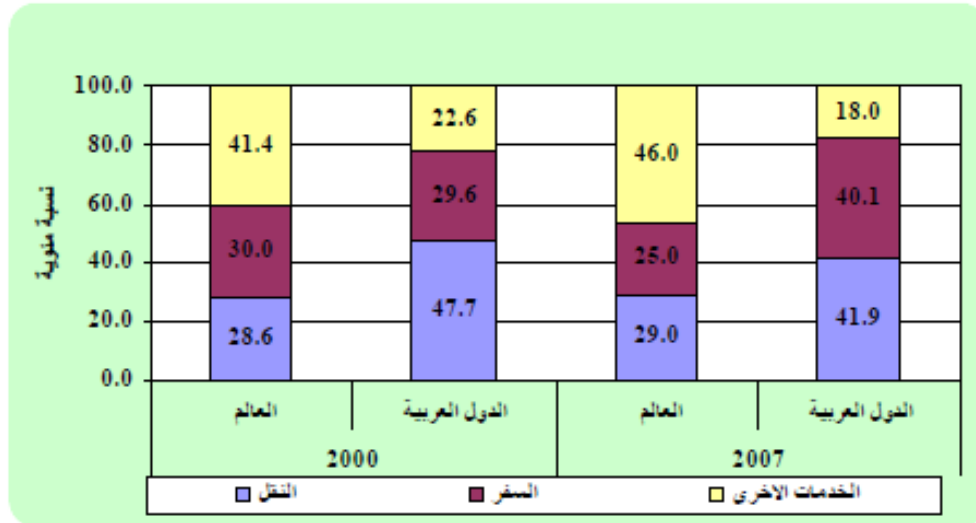
مقارنة توزيع صادرات خدمات الدول العربية مع العالم عامي 2000 و2007



المصدر: منظمة التجارة العالمية، قاعدة البيانات الإحصائية.

شكل رقم (3)

مقارنة توزيع واردات خدمات الدول العربية مع العالم عامي 2000 و2007



المصدر: منظمة التجارة العالمية، قاعدة البيانات الإحصائية.

وتجدر الإشارة إلى أن احصاءات تجارة الخدمات لا تظهر الجوانب الأخرى للعلاقة الوثيقة لتجارة الخدمات بتجارة السلع مثل الخدمات المصرفية والتأمين وخدمات الاتصال وخدمات التجارة المنقولة عبر شبكات الإنترنت.

أما إذا نظرنا إلى التطور في أداء التجارة في الخدمات في الدول العربية خلال الفترة 2013 - 2017، فنلاحظ تراجع العجز في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017، كمحصلة أساسية لارتفاع المتحصلات من الخدمات بنسبة فاقت الزيادة المحققة بالمدفوعات الخدمية. فقد زادت المتحصلات الخدمية للدول العربية بنسبة قدرها حوالي 9.7% خلال عام 2017 لتصل إلى 202.3 مليار دولار مقارنة مع نحو 184.4 مليار دولار محققة في العام السابق جاء ذلك نتيجة لارتفاع العائدات من قطاع السياحة في بعض الدول مع استقرار ظروفها الداخلية. بينما زادت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية بنحو 5.7% لتصل إلى نحو 319.8 مليار دولار خلال عام 2017، مقابل حوالي 302.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016. يرجع ذلك لأثر الارتفاع المحدود الذي شهدته قيمة الواردات السلعية للدول العربية على مدفوعات بنود النقل والشحن والتأمين. ونتيجة للتطورات المذكورة في كل من المتحصلات والمدفوعات، فقد استمر التراجع في عجز الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 حيث انخفض بنسبة قدرها 0.6% ليقصر على حوالي 117.5 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 118.3 مليار دولار خلال عام 2016.

ونلاحظ أن تراجع العجز بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 كان نتيجة انخفاض العجز في كل من الإمارات، الجزائر، وتونس، وقطر، وموريتانيا وذلك بنسب تفاوتت بين 0.5% و 24.0% مقارنة بالعام المقابل. كما ارتفع الفائض في كل من الأردن، البحرين، جيبوتي، لبنان، والمغرب بنسب تراوحت بين 1.7% و 40.7%، وتحول العجز إلى فائض قدره 4 مليار دولار في مصر خلال عام 2017، في حين ارتفع العجز بالميزان الخدمي لكل من السعودية والعراق وعمان وفلسطين والقمر والكويت وليبيا بنسب تراوحت بين 0.3% و 90.5% مقارنة بالعام السابق. وتحول الفائض إلى عجز قدره 237 مليون دولار بالسودان خلال عام 2017.

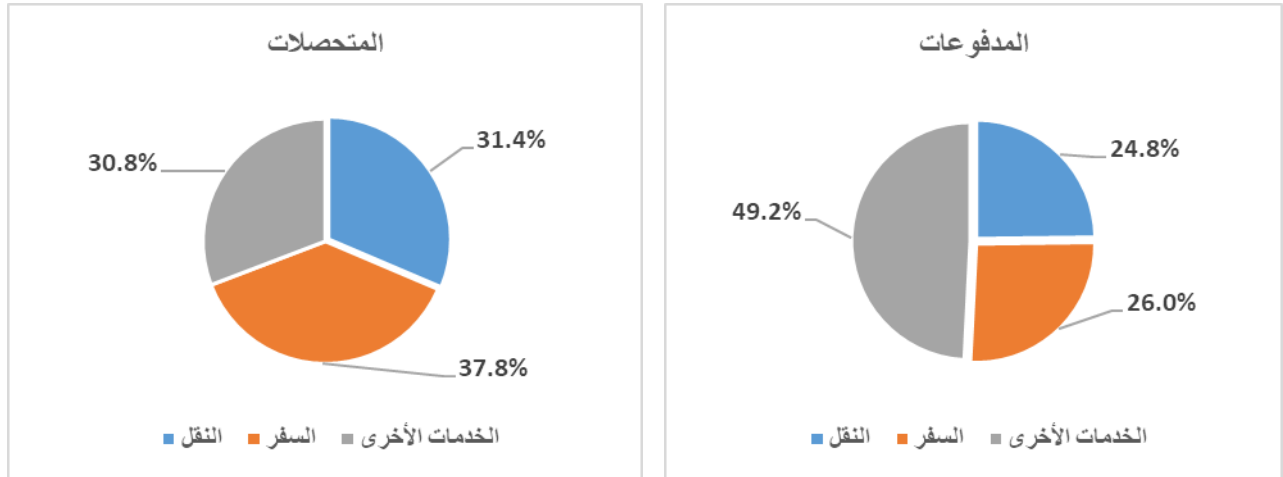
ويتضح من هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية أن هناك زيادة في الأهمية النسبية للمتحصلات من بند السفر في إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية عام 2017 من مستوى 37.0% مسجل في

عام 2016 لتصل إلى نحو 37.8% في عام 2017. كما ارتفعت نسبة مساهمة المتحصلات من بند النقل لتصل إلى 31.4% خلال عام 2017 مقارنة مع حوالي 30.8% في عام 2016.

وفي ما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات الخدمية، تراجعت حصة بند النقل في إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية لتبلغ نحو 24.9% عام 2017، كما تراجع نصيب المدفوعات من بند السفر في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية من مستوى 26.3% محققاً خلال عام 2016، ليصل إلى حوالي 26.0% عام 2017. كما في الشكل رقم (4):

شكل رقم (4)

هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية، 2017



المصدر: الملحق (10/8أ)، (10/8ب)، (10/8ج)، و(10/8د).

إذا نظرنا إلى أهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية، وخصوصاً في بند النقل وبند السفر، نلاحظ من تقارير صندوق النقد العربي ما يلي:

بند النقل: نتيجة لبقاء قيمة الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2017 عند نفس المستوى المحقق خلال العام السابق تقريباً، استمر التحسن في أداء الميزان الخدمي لبند النقل، كمحصلة للارتفاع الذي شهدته المدفوعات الخاصة بمكونات بند النقل (خاصة الشحن والتأمين)، إضافة إلى أثر ارتفاع المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 12.1% لتصل إلى نحو 63.6

مليار دولار خلال عام 2017، بنسب تراوحت بين 0.6% في الأردن و445.4% في البحرين مقارنة بعام 2016. في حين سجلت المتحصلات الخدمية لبند النقل انخفاضاً في كل من الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، القمر، وموريتانيا بنسب تراوحت بين 0.7% و52% خلال عام 2017 مقارنة بالعام 2016.

أما المدفوعات الخدمية لبند النقل، فقد ارتفعت خلال عام 2017 بنسبة قدرها 4.8% لتصل إلى حوالي 79.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 75.9 مليار دولار خلال العام السابق. ويعزى ذلك للارتفاع الطفيف في قيمة الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2017 وأثره على بنود الشحن والتأمين التي تعتبر بمثابة أهم المكونات لبند النقل. وكحصلة للتطورات المذكورة في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات الخدمية لبند النقل، فقد انخفض العجز المسجل في ميزان بند النقل للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت 16.7% خلال عام 2017 ليصل إلى حوالي 16.0 مليار دولار مقارنة مع حوالي 19.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016.

بند السفر: كحصلة لتواصل التحسن في حصيلة الإيرادات السياحية مع تحسن حركة السياحة في ظل استقرار الأوضاع في الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة وتراجع المدفوعات الخاصة ببند السفر، فقد انخفض العجز المسجل في الميزان الخدمي لبند السفر خلال عام 2016 والبالغ نحو 11.4 مليار دولار إلى حوالي 6.7 مليار دولار خلال عام 2017. وارتفعت المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية خلال عام 2017 بنسبة بلغت حوالي 12.2% لتصل إلى نحو 76.5 مليار دولار مقارنة مع حوالي 68.2 مليار دولار خلال عام 2016 فقد ارتفعت المتحصلات بأكثر من الضعف لتصل إلى نحو 7.8 مليار دولار مقارنة مع حوالي 2.6 مليار دولار مسجلة بعام 2016. كما سجلت المتحصلات من بند السفر خلال عام 2017 زيادة في كل من الأردن، الإمارات، الجزائر، تونس، السعودية، السودان، العراق، عمان، قطر، والمغرب بنسب تراوحت بين 2.0% و67.3% خلال عام 2017، بينما سجلت المتحصلات الخدمية لبند السفر تراجعاً في باقي الدول العربية بنسب تفاوت بين 0.8% و51.9% بالبحرين خلال عام 2017 مقارنة مع العام السابق. وقد ارتفعت المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 بحوالي 4.5% لتصل إلى حوالي 83.2 مليار دولار.

ج. المعوقات التي تواجه تنمية حركة التجارة العربية البينية في الخدمات

في البداية يجب القول أن تجارة الخدمات تختلف عن تجارة السلع لكونها غير منظورة، أي أنها تتم من خلال العمليات الخدمية المصاحبة لتدفق السلع (الصادرات والواردات)، أو عن طريق انتقال المعلومات أو تحويل الأموال أو انتقال الأفراد، ولذلك فإن القيود التي تعترض تجارة الخدمات تأخذ أشكالاً متعددة، من أهمها القوانين والأنظمة المحلية التي تحد من عدد موردي الخدمات في السوق، أو القيود على شراء العقارات للأجانب، والقيود على الإقامة المؤقتة للأفراد لغرض تقديم الخدمات كالخبراء والمستشارين والأطباء وغيرهم من المتخصصين. وهذا يؤثر على الاقتصاد القومي، لأن القيود تمثل تكلفة وتؤثر على الكفاءة الاقتصادية ليس لقطاع الخدمات فحسب، بل أيضاً على قطاع السلع الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج، ومن هنا فإن الاهتمام بشبكات الاتصالات والنقل ضروري لاكتساب القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ويمكن سرد المعوقات التي تواجه تنمية حركة التجارة العربية البينية في الخدمات في ما يلي:

- غياب التنسيق في السياسات الاقتصادية العربية، حيث أن لكل دولة سياستها الاقتصادية التي تحدد أهدافها التنموية.
- عدم كفاية البرامج الإعلامية والتدريبية التي تساعد على زيادة الوعي بأهمية تنمية التجارة في الخدمات بين الدول العربية والفوائد المرجوة، والتي تعود بالمنفعة على موردي الخدمة ومنظميها ومستهلكيها.
- عدم توافر بيانات كاملة عن هيكل السوق بكل قطاع خدمي ومدى مساهمته في الدخل القومي.
- عدم توافر دراسات كافية عن أهمية تنمية التجارة في الخدمات بين الدول العربية وأثرها على النمو والتنمية في الدول العربية.
- هناك بعض التداخل في أجنات تحرير التجارة في الخدمات في الأطر متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، مما أدى إلى تشتت الجهود المحلية لمحاولة التنمية وتحرير التجارة في الخدمات في الدول العربية.
- تباين في القواعد والقوانين في عدد من الدول العربية، والتي قد تعيق عملية تنمية التجارة البينية في الخدمات.

- إن قواعد المنشأ التي تطبق على السلع لا تصلح للتطبيق على الخدمات، لأن الخدمات تقدم بوسائل مختلفة والتي تؤثر بدورها على قواعد المنشأ، وبالتالي هناك حاجة للاتفاق على الخطوط العريضة المتعلقة بقواعد المنشأ.
- لا بد من الاتفاق على قواعد محددة تحكم المشتريات الحكومية والدعم والتدابير الوقائية وآلية لفض المنازعات التي قد تطرأ في المستقبل.

ثالثاً - مستقبل التجارة العربية البينية في الخدمات واحتياجات التطوير

لتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال تحرير التجارة البينية في الخدمات لا بد من اتباع الخطوات التالية:

أولاً: التوافق التشريعي: هذه الخطوة من الخطوات الهامة لتحقيق التوافق أو التقارب من خلال إزالة القيود غير التعريفية من جانب واحد بعد مراجعة التشريعات، ومن خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل والتوافق مع المعايير المتعلقة بالقواعد المحاسبية الدولية، ومثلاً يجب الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بهدف الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريب، وذلك لتسهيل توريد الخدمة، واستهلاك الخدمات التعليمية.

ثانياً: مراجعة التشريعات: لا بد من مراجعة القوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية، ويجب حذف القواعد غير الضرورية التي تقف عقبة أمام زيادة تنمية التجارة البينية في الخدمات.

ثالثاً: التعاون بين الأجهزة التنظيمية الوطنية للخدمات: إن زيادة تنمية التجارة البينية في الخدمات يتطلب تعاوناً بين السلطات التنظيمية في الدول العربية، وهناك حاجة ماسة إلى إنشاء شبكة مؤسسية بين الأجهزة التنظيمية في الدول العربية لتسهيل انتشار أفضل الممارسات عن طريق تناول البيانات ومعايير تقييم الأداء (Benchmarking)، ويساعد هذا النوع إلى زيادة تنمية التجارة البينية في الخدمات ويسهل تقارب مستويات تطور القطاعات الخدمية في الدول العربية.

رابعاً: تعزيز عملية تنمية التجارة البينية في الخدمات، وذلك من خلال تسهيل انتقال العمالة الماهرة وشبه الماهرة في الدول العربية خلال فترات محددة، ويتطلب ذلك التعاون بين الدول العربية من أجل وضع

وتنفيذ برنامج أسوة بالبرامج الدولية لتحرير حركة العمالة الماهرة في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية. ويساعد ذلك الدول العربية في الحصول على العمالة الماهرة واندماجهم في سوق العمل ويقلل من هجرة العقول العربية إلى خارج الدول العربية.

خامساً: اتباع المنهج التفاوضي لتعزيز التجارة البينية في الخدمات بينها الدول العربية.

سادساً: الاتفاق على قواعد المنشأ في قطاع الخدمات، حيث أن هناك ثلاثة معايير لا بد من أن تطبق، وخصوصاً عند توريد الخدمات، وهي النطاق القانوني الذي تنتمي إليه الشركة المقدمة للخدمة، والموقع الجغرافي لمقدم الخدمة، والملكية والرقابة. ويجب أن تتفق الدول العربية على المعيار الذي يجب تطبيقه، والذي قد يختلف باختلاف القطاع، لضمان التفاوض المستمر والفعال، كما حدث في مفاوضات تحرير التجارة في السلع.

سابعاً: إدراج مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، حيث أن أي معاملة تفضيلية تمنحها أي دولة عربية إلى الدول الأخرى في نطاق الاتفاقيات التجارية الإقليمية الخاصة بها تطبق على باقي الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات. كما يجب الاتفاق على قواعد تحكم المشتريات الحكومية والدعم وآلية فض المنازعات من خلال التفاوض بين الدول العربية وتجنب المشكلات التي قد تطرأ في المستقبل. أي يجب استخدام نظام إقليمي عربي لتسوية أي نزاع ينشأ سواء بين الحكومات ومقدمي الخدمة من القطاع الخاص.

رابعاً - التوصيات

1- لقد اتجه العالم إلى التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وإدخال نظم التجارة الالكترونية، ومن المهم تعزيز هذا الاتجاه وتميمته بين الدول العربية وصولاً إلى خطوات تالية تحل المشاكل والمعوقات جميعها. ويجب إزالة جميع العوائق والاجراءات التعقيدية أمام تجارة الخدمات البينية (مثل نظام التأشيرات والإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين) لغرض تقديم الخدمات. ومن المهم الحد من اختلاف المواصفات، وإزالة القيود أمام الشركات التجارية العربية، كقوانين الوكيل المعول بها في دول الخليج العربي، واحتكار القطاع العام للعديد من الخدمات، كالمواصفات وخدمات النقل

وخدمات المطار والخدمات المصرفية والتأمين. لذا أصبح لزاماً على الدول العربية تحقيق المزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحرير كامل.

2- لا بد من الاتجاه نحو إقامة اتحاد جمركي عربي، وإلى خلق كيانات ومؤسسات عربية كبيرة فاعلة تعمل في مجال النقل بأنماطه جميعها (بحري - بري - جوي) إضافة إلى التوزيع والتخزين في منظومة متكاملة، وفي مجال السياحة، والتأمين.

3- تنظيم الندوات وورش العمل على مستوى إقليمي بما تعنيه مثل هذه الاتفاقيات التي تجربها دولنا العربية والدول الأخرى لاستيعاب جميع المتغيرات المرتبطة بإقامة نظام التجارة الدولية متعدد الأطراف، وما يرتبط به من اتفاقات وممارسات، ليس فقط على مستوى الإدارات التنفيذية العليا المعنية بمختلف الدول، ولكن أيضاً على مستوى القطاعات التنفيذية، سواء كانت حكومية أو قطاعاً عاماً أو خاصاً.

4- تشجيع الاستثمارات البينية في مجال الخدمات، وتعزيز ضمان النفاذ إلى الأسواق العربية في مجال الخدمات، ومن المهم التنسيق بين مواقف الدول العربية في ما يتعلق بتحرير الخدمات على المستوى القطاعي عن طريق المقايضة أمام موردي الخدمات الأجانب التي هي أساساً محررة في ظل الأوضاع الحالية بالشروط التي تراها كل دولة على حدة، وعلى أساس الاستفادة من الميزة النسبية والقدرة التنافسية لكل من القطاعات المختلفة في كل دولة على حدة.

5- وضع استراتيجية عربية لتحرير الخدمات، ولتعزيز الاتجاه نحو تعميق التخصص والتكامل في مجال الخدمات، وذلك من خلال التعرف على الآثار الناتجة عن تحرير قطاعات الخدمات كل على حدة، وللتعرف على الفرص المتاحة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، والبدء بتحرير القطاعات الفرعية ذات الميزة النسبية على المستوى الوطني، وبناء جداول التزامات قطرية تراعي تحقيق التكامل بين موردي الخدمة العرب، وتوسيع نطاق سوق الخدمات العربية.

6- دعم المنافسة والشفافية، إلى جانب تشكيل مجموعة عربية لضمان شروط أفضل عند التفاوض في إطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات.

7- يمثل كل من النقل والتأمين والسياحة من المعالم الأساسية في تقديم الخدمات، ومن المهم بمكان خلق كيانات عربية كبيرة تعمل في هذا المجال لمجابهة سيطرة الشركات العالمية الكبيرة التي تمارس هذه الأنشطة في مختلف المواقع العربية، وذلك من خلال إنشاء موانئ مركزية تعمل كمراكز تجارية كبرى لخدمات التجارة الدولية لمجموعة الدول المحيطة وتنسيق وتكامل أنشطتها،

وتطوير العمل في الموانئ برأً وبحراً وجواً بإدخال مفاهيم الإدارة الحديثة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، وإقامة قواعد معلومات قطاع النقل والسياحة والتأمين، وإدخال نظم المعلومات الجغرافية، وتحديث الإجراءات الجمركية.

المراجع

- السكري، احمد، منظمة التجارة العالمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الرابع / أبريل عام 2001 / القاهرة، ج. م. ع.
- النجار، احمد، الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المقدر، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الأول / يناير 2001 / القاهرة ج. م.
- سلطان، احمد، استراتيجية قومية للقرن الحادي والعشرين - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الأول / يناير 2001 / القاهرة ج. م.
- الحلاق، بشير وحמיד عبد النبي الطائي، تسويق الخدمات - مدخل استراتيجي - وظيفي - تطبيقي صفحة 14، الطبعة الأولى عام 1999.
- مراد، عبد الفتاح، شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية صفحة 358 عام 1997.
- شومان، عدنان، اتفاقيات اللغات الدولية (الرابحون دوماً والخاسرون دوماً)، دار المستقبل، دمشق 1996، ص86.
- هلال، محسن، "التجارة في الخدمات" أوراق موجزة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001.
- سليمان، معتصم رشيد، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، امان من التطبيق" مجلة العمال العرب، العدد 357، 58، 2000.
- اللاذقي، نبيل، "انعكاسات التغييرات الإقليمية والدولية على التجارة العربية البينية"، بحث مقدم إلى المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للصناعات الغذائية، لبنان 29-31، 1998.
- عبد الله، خالد، "التكتلات الاجتماعية والدولية" ورقة تحليلية، ندوة اقتصاديات دول مجلس التعاون في مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية. الدمام - المملكة العربية السعودية، 17، 5-6 آذار 2004.
- العاني، أسامة عبد المجيد، "التكامل الاقتصادي العربي في ضوء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 13، 153، 2003.
- علوان، داود سلمان، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جذورها وآثارها"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد التاسع، العدد 30، 130، 2002.
- المنيف، ماجد، "الاستثمارات العربية المشتركة ما زالت ضعيفة ولا تتجاوز 30 ملياراً" جريدة الوطن العربي، العدد 653، السنة الثانية، 7، 14 كانون الثاني، 2002. نقلاً عن / الغريزي، أيسر ياسين فهد. دراسة الاتفاقيات التجارية العربية في ضوء معطيات التجارة العالمية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2004.
- أبو عرار، نسيب سلمان، العاني، د. أسامة عبد المجيد، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل المتغيرات الدولية" المؤتمر العلمي الثالث. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة أربد الخاصة، 198، 14 - 15 أيار 2002.
- الجبوري، أحمد عبد الرحمن لطيف، "الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الاقتصادات العربية"، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005.

- عيسى، محمد عبد الشفيق، "التكامل الاقتصادي العربي مسيرة الماضي ودروس للمستقبل" المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، 15-19، 2002.
- الأخرس، شفيق، "إمكانيات التعاون الاقتصادي العربي - الإجراءات العلمية في الأوقات الراهنة" بحث مقدم إلى ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، مؤسسة عبد الحميد شومان وآخرون، عمان، 162 - 164، 2000.
- الداني، د. برهان، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق المستقبل" بحث مقدم إلى ندوة أقامها مجلس اتحاد الاقتصاديين العرب بعنوان السوق العربية المشتركة وآفاق المستقبل، سوريا، دمشق، 2-7، 1996.
- الجوزي، جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، سنة 2008، جامعة الشلف.
- حبيب، محمود، "منطقة التجارة العربية وآفاق التكامل الاقتصادي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02 سنة 2000.
- خليفة، مراد، "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية، تجارب وتحديات" مذكرة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2005.
- توتي بن علي فاطمة، "واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الشلف، 2007.
- العساف، أحمد ومحمود حسين الوادي، "اقتصاديات الوطن العربي" الطبعة 01، دار المسيرة للطباعة، عمان، 2010.

الهوامش:

¹ WTO (1999), The general agreement on trade in services (GATS), objectives, coverage and disciplines, landen, pp. 163-165.

² Gallagher, p. and et. al (2005), managing the challenges of WTO participation, Cambridge university press, WTO, p. 577.

³ انظر في:

- السكري، أحمد مجدي (2001)، منظمة التجارة العالمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل ص. ص. 10-15.

- العفوي، عبد الواحد (200)، العولمة الجات، مكتبة مدبولي، ص. ص. 60-62.

- الفحل، حسين (2007)، الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، ص. ص. 123-126.

⁴ انظر في:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.
 - الفحل، حسين (2007)، الجاتس. ، مرجع سبق ذكره، ص. ص 133 - 134
- ⁵ (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2